



عبدالوهاب الوزان وحسين الخرافي ووفاء القطامي والمستشار جمال الجلاري وأحمد المنفوشي خلال الندوة (أحمد علي)

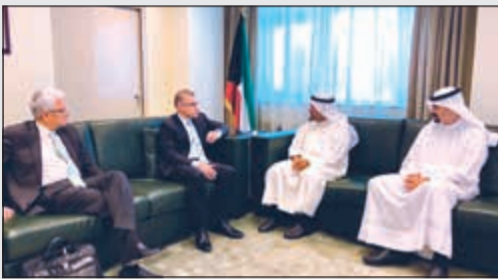


علي الفانم متوسلا سيمون جانكوف ودميرزا حسن

خلال ندوة إعلامية خاصة بـ «إعداد تقرير الكويت لبدء الأعمال 2020»

علي الفانم عن نتائج «سهولة الأعمال»: الطريق طويل والتحديات شاق

الحجرف يلتقي القائمين على مؤشر «ممارسة الأعمال»



دنايف الحجرف مستقبلا ديميرزا حسن وسيمون جانكوف

التقى وزير المالية دنايف الحجرف أمس المدير التنفيذي وعميد مجلس المديرين التنفيذيين لدى البنك الدولي ديميرزا حسن ومدير اقتصاديات التنمية ومؤسس مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في البنك الدولي سيمون جانكوف، وذلك بمناسبة تحسين الكويت في مؤشر البنك الدولي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال للسنة 2020، وحصولها على مؤشر إيجابي يجعلها ضمن قائمة أكثر عشرة دول تحسنا.

وأستعرض وزير المالية خلال الاجتماع آخر مستجدات عملية الإصلاح الاقتصادي في الكويت والمشاريع الهادفة إلى تعزيز التنافسية الاقتصادية وذلك بحضور مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د.مشعل الجابر.

الكويت قد تتقدم 25 مرتبة في المؤشر

قال عميد مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الدولي ديميرزا حسن إن الكويت حققت إنجازا كبيرا على صعيد تحسين بيئة الأعمال مؤخرا، متوقعا خلال السنوات الثلاثة المقبلة أن تتقدم الكويت 20 إلى 25 مرتبة في المؤشر. وأكد على مصداقية التقرير والتي تعتمد على القوانين والإصلاحات التي تمت وأن هناك بعض الدول سجلت 9 إصلاحات من أصل 12، موضحا أن البنك الدولي لديه خارطة لقياس مدى استجابة الدول للإصلاحات والتوصيات، مؤكدا أنه تم البدء بخارطة الطريق منذ 4 سنوات جزء منها يتضمن الجانب المؤسسي ونمط الثقافة والقطاع الخاص.



الفانم مكرما سيمون جانكوف ودميرزا حسن بحضور الشيخ د.مشعل الجابر

الخير لعملية متابعة تطورات بيئة الأعمال في الكويت، مؤكدا أنه الأخبار التي صدرت من الجهات ذات العلاقة لهذا المؤشر نتج عنها مردود إيجابي يعكس الاتجاه إلى السير على منهجية جديدة من قبل الجهات المعنية بما يعزز من دور الكويت في ارتفاع مراتبها بالمؤشرات العالمية. وأضاف الوزان أن بلوغنا لهذه المكاتبة بضعة أمام مسؤولية المحافظة عليها والاستمرار في رفع مؤشر الكويت في التنافسية وتطوير الأعمال. وبين أن هذا التوجه يتم الدفع به من قبل الجميع، حيث أن هذا النجاح يجعل الكويت تستثمره بالتعاون مع الدول العالمية لتحقيق الكويت الرغبة السامية لتصبح مركزا ماليا تجاريا إقليميا.

وأكد الفانم أن الطريق لا يزال طويلا والتحديات مازال شاقا، ونحتاج إلى أقصى درجات التعاون في إطار المنهج الموضوعي والحامس الوطني.

بشأن الخبر

ومن جهته، قال النائب الأول لرئيس غرفة التجارة والصناعة عبدالوهاب الوزان، إن تلك النتائج تعتبر بشايرًا

جديدة من قبل الجهات المعنية بما يعزز من دور الكويت في ارتفاع مراتبها بالمؤشرات العالمية. وأضاف الوزان أن بلوغنا لهذه المكاتبة بضعة أمام مسؤولية المحافظة عليها والاستمرار في رفع مؤشر الكويت في التنافسية وتطوير الأعمال. وبين أن هذا التوجه يتم الدفع به من قبل الجميع، حيث أن هذا النجاح يجعل الكويت تستثمره بالتعاون مع الدول العالمية لتحقيق الكويت الرغبة السامية لتصبح مركزا ماليا تجاريا إقليميا. وذكر أن ارتفاع أداء المسؤولين سيساهم في دعم استراتيجيتها وتطوير المؤشرات لأفضل وضع ممكن.

التنافسية، تعرف تماما حجم الجهود التي بذلتها كل الجهات المعنية في الحكومة وفي القطاع الخاص والمجتمع المدني بهذا الصدد، ومن هنا تنفق الغرفة أن قيمة هذا الإنجاز لا تقف عند انعكاساته الاقتصادية على أهميتها، بل تتعلق أيضا بدلالاته المجتمعية والسياسية، ودوره في تعزيز الثقة بالنفس والمستقبل.

الخصخصة نقطة أساسية لتحسين بيئة الأعمال

قال مدير اقتصاد التنمية بمجموعة البنك الدولي سيمون جانكوف إن الكويت قامت بالعديد من الإصلاحات المهمة، حيث قامت لجنة بيئة الأعمال بعمل شاق وكبير لتحقيق هذا الإنجاز. وأوضح جانكوف أن هناك العديد من الإصلاحات خاصة في عملية تخفيض الضرائب والفيزا والكثير من الإجراءات التي أتت بثمار جيدة، مبينا أن هذه الإجراءات مهمة للقطاع الخاص والعالم، وكشفت أنه تم البدء بالنقاش مع الحكومة في 72 نقطة مهمة وتم تحقيق 40 نقطة، وستناقش

رؤية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما حافظت على المركز الأول عالميا في ركيزة استقرار الاقتصاد المالي. وتابع: «لم تفاجأ غرفة تجارة وصناعة الكويت بهذا الإنجاز الكبير، لأنها بحكم عضويتها في اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية، وبحكم عضويتها في اللجنة الوطنية الكويتية الاقتصادية العالمي، ومن أهم مؤشرات هذا التقرير تقدم الكويت 8 مراكز على سلم التنافسية الاقتصادية العالمية ليصبح ترتيبها 46 من أصل 141 دولة، كما تقدمت الكويت من الترتيب 38 إلى الترتيب 12 في ركيزة الصحة ومن المركز 48 إلى المركز 34 في ركيزة النظام المالي، ومن الموقع 62 إلى الموقع 37 في

والدعوة التي أعطاهها رئيس مجلس الوزراء أولوية عالية، واعتبرها من أهم التحديات التي تواجه الحكومة ككل. وأضاف الفانم في كلمته التي ألقاها خلال ندوة إعلامية خاصة بعنوان «إعداد تقرير الكويت لبدء الأعمال 2020»، أنه من هنا نشأت اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية التي ترأسها الشيخ د.مشعل الجابر بصفتها مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، فنهض وأعضاء اللجنة جميعا بالمسؤولية بكل كفاءة واقتدار».

وأشار الفانم إلى أنه حسب تقرير مجموعة للبنك الدولي، جاءت الكويت لأول مرة ضمن الدول العشر الأكثر تحسنا في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال عام 2020 من أصل 190 دولة، وقد تزامن من أصل هذا التقرير مع إعلان نتائج تقرير التنافسية الدولية للعام 2019 الصادر عن المنتدى

شهاب: 90% من حركة التجارة العالمية تتم عبر النقل البحري.. والتحديات قائمة

تخفيض الانبعاثات الحراري من السفن البحرية الناتج من حرق الوقود. وأفاد بأن شركات النقل البحري انتعشت كثيرا في بدايات عام 2000 بسبب الانتعاش الاقتصادي العالمي لكن بعد الأزمة المالية العالمية تراجع حركتها التجارية بشكل ملحوظ. ولفت شهاب إلى السعي لتخفيض الانبعاثات الكربوني بنسبة 50٪ في سنة 2050 على أن يتم تخفيض الانبعاثات نهائيا بعد 80 عاما علما أن العمل على تحقيق هذه الأهداف عالميا يتم من الآن من شركات الشحن البحري.



علي شهاب

تعود إلى البيوت الاستشارية والشركات الزميلة للحوار والتعرف على الجديد في التعامل مع تلك الأحداث الاقتصادية. وأوضح أن الملئقي تنظمه شركة الناقلات على مدى يوم واحد بمشاركة شركات شحن خليجية له أهمية كبيرة في التعرف

على التحديات والفرص التي تواجه الشركات للسنوات المقبلة. وأشار إلى أن الملئقي أصبحت أيضا التحديات البيئية وتحقيق الإشرافات البيئية العالمية مثل تقليل الانبعاثات الحراري من سفن النقل المختلفة، مبينا أن الأمم المتحدة ممثلة بالمنظمة البحرية الدولية تهدف إلى

أحمد مغربي أكد الرئيس التنفيذي لشركة ناقلات النفط الكويتية بالوكالة علي شهاب أن 90٪ من الحركة التجارية العالمية تتم عبر النقل البحري، مبينا أن تباطؤ الاقتصاد العالمي يعكس على حركة الملاحة البحرية مما ينتج عنه تحديات لشركات النقل البحري. وقال ان للأوضاع الاقتصادية العالمية تأثيرا كبيرا في أنشطة ورحية شركات الشحن البحري بمختلف أنشطتها سواء النقل النفطى أو التجاري. وذكر شهاب على هامش افتتاح ملئقي شركات النقل البحري الخليجي السابع أمس ان الانتعاش الاقتصادي العالمي يزيد من حركة التبادل التجاري وينعش أنشطة شركات الشحن. ولفت شهاب إلى أن هذه التحديات جعلت الشركات

المصرفية، التطبيقات الإلكترونية على الأجهزة الذكية بنظامي الأندرويد و iOS وأيضا عبر الموقع الإلكتروني، نحن نرى أن التجارب مع تطورات العملاء والعمل على تقديم باقة شاملة من الخدمات المصرفية الإسلامية العصرية قد ساهم بشكل كبير في كسر النمطية المتعلقة بالخدمات المصرفية الإلكترونية ووضع بنك وربة كموضع ثقة بالنسبة للعملاء في ظل استخدام البنك لأعلى معايير الأمن والحماية لبيانات العملاء أثناء قيامهم بتعاملاتهم المالية عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة.

ثول مرة في الكويت

شاهد بتقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappar



شاهين الفانم

الشاملة بالإضافة إلى محفزات الاستثمار في الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة. كما أكد الفانم استمرار بنك وربة بالتواجد في هذه المؤتمرات العالمية التي تدعم نجاح رؤية البنك من جهة فهم القطاع بشكل أعمق والبقاء على اطلاع بكل مستجداته وتبني التوجهات العالمية فيه من ضمنها التحول الرقمي على صعيد الخدمات والمنتجات المصرفية. وأضاف الفانم: لقد شغل الحديث حول أهمية التحول الرقمي في القطاع المالي

على هامش مشاركته في المؤتمر السنوي لصندوق النقد الدولي (IMF) الذي عقد في الفترة الواقعة ما بين 22 أكتوبر الجاري في واشنطن العاصمة، أعرب شاهين حمد الفانم الرئيس التنفيذي لبنك وربة عن أهمية التواجد في هذه المحافل الدولية نظرا لما تقدمه للمشاركين من رؤية معمقة حول وضع القطاع المالي على مستوى العالم وكيفية التغلب على المصاعب التي تواجهه ومواكبة أحدث التطورات الحاصلة فيه.

وحول المواضيع التي تم طرحها في المؤتمر هذا العام، قال الفانم إن جدول المؤتمر لهذا العام قد احتوى على العديد من المواضيع المهمة والجوهرية في القطاع المالي من ضمنها تطورات أداء الاقتصاد العالمي وتوجهاته المستقبلية، وتطورات أداء الأسواق المالية الدولية وطبيعة المخاطر التي يمكن أن تؤثر في اتجاهات ذلك الأداء، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تأثير عمليات المؤسسة الدولية على التنمية الشاملة، ابتكارات التكنولوجيا المالية كعوامل محرك للاقصادات

«التجارة»: منع الشركات العارضة من تسلم أكثر من 3 آلاف دينار نقدا في المعارض التجارية

أصدرت وزارة التجارة والصناعة تعميما بشأن البيع في المعارض التجارية بمنعها من تسلم مبالغ نقدية تفوق

3 آلاف دينار. وقالت «التجارة» في بيان صحافي إن التعميم نص على «يحظر على جميع الشركات والمؤسسات

العارضة في المعارض التجارية تسلم مبالغ مالية نقدية تفوق 3 آلاف دينار أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية».



علي شهاب في لقطة جماعية خلال ملئقي شركات النقل البحري الخليجي السابع



(أحمد علي)